هيئة الأمم المتحدة للمرأة لبنان

على لسان وداد حلواني: «نحن نساء السلام؛ نكافح من أجل الحقيقة»

التاريخ :الخميس 15 فبراير 2024

وداد حلواني ناشطة مدنيّة ومؤسِّسة "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان". وعُينت عضوا في "الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان" التي تم إنشاؤها بموجب القانون 105 /2018 الخاص بالمفقودين والمخفيين قسراً.

كان من نتائج الحرب الأهليّة في لبنان، التي استمرّت من عام 1975 وحتى عام 1990، أن فُقد أو اختفى قسراً ما يُقدَّر بما يزيد على 17000 شخص، 95% منهم، أو يزيد، من الرجال. اختفت أخبار معظمهم تماماً، بمن فيهم زوج وداد الذي فُقِد في عام 1982. منذ اختفائه، أخذت وداد على عاتقها مهمّة توحيد وإعلاء أصوات النساء والعائلات وضحايا الخطف والفقدان في جميع المناطق اللبنانيّة.

وداد حلواني. الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة \ لورين روني.

«ما مررت به شخصياً مرتبط بتاريخ واحد وحدث واحد ألا وهو 24 أيلول/سبتمبر 1982. في ذلك اليوم، طرق الباب رجال يزعمون أنهم من «الدولة» (أي ممثلين عن السلطة الرسمية)، طلبوا اصطحاب زوجي عدنان من أجل إجراء استجواب روتيني في شأن حادث سيارة. أكّدوا لنا أنّه سيعود في غضون خمس دقائق، لكن عوضًا عن ذلك، اقتادوه بعيدًا تحت تهديد السلاح. اختفى عدنان في ذلك اليوم، ولم يردنا أي خبر عنه منذ ذلك الحين».

«من أكثر الأشياء إيلاماً في الحياة أن تفقد حبيباً، أن تسرقه الحرب منك، ألا تعرف عنه شيئاً[1]».

رحت أتنقّل من مركز شرطة إلى آخر بحثًا عن أي معلومة حول اختفاء زوجي. جميع هذه المراكز استغربت الحادثة ونفت معرفتها ومسؤوليتها عما جرى.

بعد مراجعاتي لعدد كبير من المسؤولين في السلطات الرسمية، كان الجواب بأنني لست وحدي في هذه الحال، فكثيرون وكثيرات مثلي جاؤوا يشكون. في ذلك الحين بدأت أسعى من أجل إيجاد أصحاب هذه الأصوات «العديدة»؛ وهي أصوات النساء وأهالي الضحايا في جميع المناطق اللبنانيّة، والذين كانوا يبحثون عن إجابات لمعرفة مصير أحبائهم المفقودين.
توجّهت عبر محطة إذاعية محلية بنداءٍ "إلى من فقد عزيزاً في الحرب"، لنجتمع ونتّحد وننضم إلى مسيرةٍ من أجل حقوقنا في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1982. لم أكن أتوقّع آنذاك حضورهذا العدد الكبير المقدّر بمئتي شخص معظمهم من النساء والأطفال. فقررنا التوجّه إلى المقر الحكومي لمقابلة رئيس مجلس الوزراء. وفي ذلك اليوم، أعلن لبنان حال الطوارئ وحظر المظاهرات. ولما كانت حالة الطوارئ ومنع التجمع والتظاهر معلنة في لبنان، تعرّضت مظاهرتنا للقمع والمنع من إكمال سيرها فعاندنا. في اليوم التالي، نشرت صحف بيروت والتلفزيونات صورنا ونحن نقف في مواجهة القوى الأمنية. إثر المقابلة مع رئيس مجلس الوزراء توافقنا على الاستمرار بالتحرك، وكان ذلك النهار (27 تشرين الثاني/نوفمبر 1982) بمثابة إعلاننا ولادة "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان".

لم يستطع اتّفاق الطائف[2]، الذي وُقِّعَ عليه عند انتهاء الحرب، معالجة المسائل الحرجة التي برزت مباشرةً بعد الحرب، مثل مصير المفقودين والمخفيين قسراً. وعوض بذل الجهود من أجل إيجاد حلٍّ لملفّ هؤلاء الضحايا، اتُّبِعَت سياسة التعتيم التي تحمي الجناة وتهمّش أولئك الّذين يعانون. لقد اجتمعنا كلّنا تحت مظلّة هذه اللجنة كي نواجه على نحو مباشر هذا التعتيم المفروض على قضيّتنا. كنّا وما زلنا نعتقد أنّ السّلم في لبنان ناقص، طالما أنّنا لا نعرف شيئاً عن مصير المفقودين والمختفين قسراً.

تشكّلت حركتنا عندما كان لبنان ما يزال يتخبّط في حربه الأهليّة؛ وهي لا تزال فاعلة حتّى يومنا هذا. ولم يكن ذلك ليتحقّق لولا أصوات عدد كبير من النساء وعائلات الضحايا من جميع المناطق اللبنانيّة. لم تكن

رحلة البحث عن الحقيقة والعدالة سهلة، فقد واجهنا عددًا لا يحصى من التحدّيات والعقبات والتهديدات، لكنّنا لم نفقد الأمل أو نتهاون يوماً في حقّنا بالكشف عن مصير أحبّائنا. صحيح أنّ التقدّم كان بطيئًا، إلّا أنّنا حقّقنا عدداً من الإنجازات على مدى هذه المسيرة.

بعد 36 عامًا من النضال الدؤوب والدموع تم التصديق على القانون رقم 105 عام 2018 الذي يمنح الأهالي «الحق في معرفة الحقيقة». نصّ هذا القانون على تشكيل هيئة وطنيّة مستقلّة لتوضيح مصير الذين فقدوا أو اختفوا خلال سنوات النزاع في لبنان. ما تزال لجنتنا تعمل على تطبيق القانون، وقد نجحنا بالمثابرة في فرض تشكيل الهيئة الوطنية المذكورة للكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرًا.

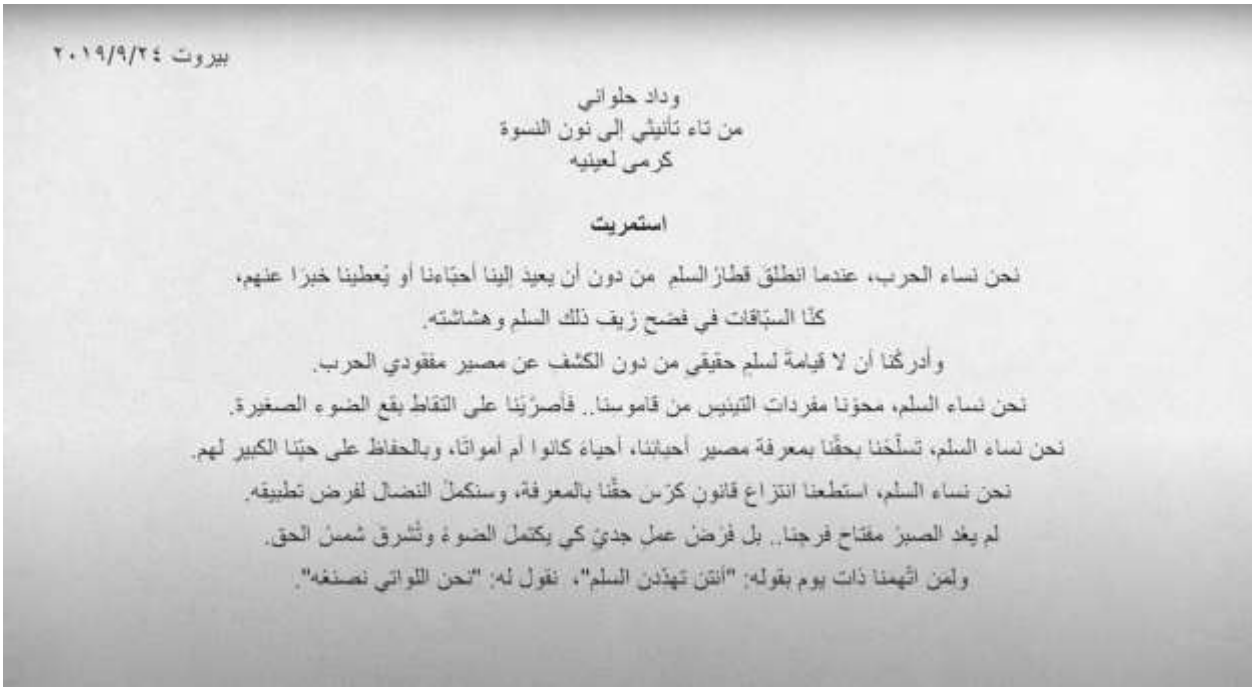
بيروت ٢٠١٩/٩/٢٤

وداد حلواني
من تاء تأنيثي إلى نون النسوة
كرمى لعينيه

استمريت

نحن نساء الحرب، عندما انطلق قطار السلم من دون أن يعيد إلينا أحبّاءنا أو يعطينا خبرًا عنهم،
كنّا السبّاقات في فضح زيف ذلك السلم وهشاشته.
وأدركنا أن لا قيامة لسلم حقيقي من دون الكشف عن مصير مفقودي الحرب.
نحن نساء السلم، محوْنا مفردات التيئيس من قاموسنا.. فأصرّينا على التقاط بقع الضوء الصغيرة.
نحن نساء السلم، تسلّحنا بحقّنا بمعرفة مصير أحبائنا، أحياء كانوا أم أمواتًا، وبالحفاظ على حيّنا الكبير لهم.
نحن نساء السلم، استطعنا انتزاع قانون كرّس حقّنا بالمعرفة، وسنكمل النضال لفرض تطبيقه.
لم يعد الصبرُ مفتاح فرجنا.. بل فرض عمل جدي كي يكتمل الضوء وتُشرق شمس الحق.
ولمن اتّهمنا ذات يوم بقوله: "أنتن تهدّدن السلم"، نقول له: "نحن اللواتي نصنعه".

كلمات وداد حلواني المؤثرة في رسالتها إلى زوجها بمناسبة الذكرى السنوية ال37 لاختفائه وقد عُرضت هذه الرسالة في الفيلم الوثائقي الذي أعده المعهد العربي حول نساء صانعات للسلام إبان الحرب الأهلية اللبنانية

«نحن نساء السلام، تسلّحنا بحقّنا في معرفة مصير أحبّائنا[3].»

حتّى اليوم، إنّ زوجات وبنات وحفيدات المختفين يسعين بكل قوّة من أجل معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة. خلال احتجاجات الانتفاضة في لبنان في العام 2019[4]، انضممنا إلى نشطاء وناشطات آخرين في رفع مطالبنا بوضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة في أعقاب الحرب.

إن آلام الحرب وصدماتها عميقة الجذور، وقبل أن نتمكّن من إزالة الغبار عن منازلنا، علينا أن نواجه الماضي ونجابهه. من خلال مواجهة الحقيقة فقط يمكننا إحلال سلام دائم في لبنان.

نحن النساء اللواتي اختبرنا الحرب، صممنا معاً على إحلال السلام وتطبيق المساءلة وكشف الحقيقة. لن نرتاح حتى تسطع شمس الحق في كلّ زاوية، وتسود العدالة للجميع."

كلمات وداد حلواني شهادة على قوّة وصمود وتصميم عدد كبير جدّاً من النساء اللواتي لا زلن يتصدّرن المساعي في جميع أنحاء لبنان من أجل "الحق في معرفة الحقيقة". إنّ التزامها الراسخ بالسعي لكشف الحقيقة وإحقاق العدالة قد ساهم في رسم مسار تاريخ لبنان ومهّد الطريق للتعافي والمصالحة. إنّ جهودها، جنبًا إلى جنب مع أعضاء لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، والهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان، أثبتت أنّ أصوات النساء وتحرّكاتهنّ لا يمكن الاستغناء عنها في مسار العدالة الانتقاليّة والسعي لتحقيق السلام.

إنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان تدعم جهود المصالحة الوطنيّة وإدراج جدول أعمال "التعامل مع الماضي" على الصعيد الوطني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال برامج مشتركة بين هيئات وبرامج الأمم المتحدة، على زيادة الوعي لدى الجهات الوطنيّة والمحليّة الفاعلة في ما يتعلّق بالاعتراف بالجرائم (مع الأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي)، خصوصاً تلك التي حصلت خلال الحرب الأهلية في لبنان، وعلى دعم مجموعات المصالحة التي تقودها النساء لتعزيز مساحات النقاش حول الماضي. وتحديداً من خلال الحوار والوساطة والتاريخ المتناقل شفويّاً في جميع أنحاء لبنان، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخلق مساحات لتبادل الذكريات والحقائق – مع التركيز على أن يتم ذلك بين مجموعات نسائية من مختلف الأجيال والمجتمعات المحلية. يهدف هذا العمل إلى تشجيع نهج شامل في التعامل مع الماضي يركّز على معالجة النزاعات على المستويين الفردي والهيكلي لتغيير المواقف والمعتقدات والقيم الفردية والمجتمعية، وإعادة بناء العلاقات من أجل سلام مستدام.

ندعوكم لمشاهدة فيلم وثائقي حول نساء صانعات للسلام إبان الحرب الأهلية اللبنانية، من إعداد المعهد العربي للمرأة**، في أسفل هذه الصفحة.**

[1] https://www.youtube.com/watch?v=1l6aOmhfQ0A

[2] https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_english_version_.pdf

[3] https://www.youtube.com/watch?v=1l6aOmhfQ0A

[4] https://lebanon.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/all-months/understanding-the-role-of-women